التقرير اليومي

2007/9/21

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

فهم دوافع إيران في العراق: حسابات كلفة الدعم الخارجي (1/2)

بقلم ريان كار؛ المدرسة البحرية للدراسات العليا، الجيش الأمريكي ؛ آب 2007

مقدمة

إنّ صراعات التمرد، وبشكل واضح وجلي، في قلب المشهد الأمني الدولي اليوم. فبعد عقود من التجاهل، أمضى الجيش الأميركي السنوات القليلة الماضية محاولاً، وبشكل محموم، إعادة تعلم بعض دروس مكافحة التمرد من ماضيه. وبشكل مثير للجدل، يتعلق الدرس الأكثر طرحاً للنقاش "بالجائزة" النهائية في صراعات التمرد– الفوز بقلوب وعقول سكان بلد ما. ففي العراق، كان الإهتمام المتزايد مركزاً على كيفية تحسين وتطوير سياستنا السياسة العسكرية في مجهود للحصول على دعم العراقيين. وعلى كل حال، يذكرنا العراق أيضاً بدرس شديد الأهمية أيضاً من ماضينا– دور الداعمين الخارجيين وتأثيرهم إزاء عمليات التمرد الناجحة. وكما يشير جفري ريكورد من الكلية الحربية لسلاح الجو الأميركي خلال الحرب الفييتنامية، فإن الفييتناميين الشماليين "هم من بين أشد الأعداء الذين حاربتهم الولايات المتّحدة، بالمطلق، مهارة وتصلباً، والذين بالكاد كانوا إنتصروا من غير أن يكونوا مسلحين، وهو ما يعني أنهم كيف كانوا ليحاربوا بغياب المساعدات السوفياتية والصينية الضخمة التي كانوا يتلقونها في الواقع". ويمضي ريكورد بملاحظاته قائلاً:

إنّ فييتنام الشمالية، المحرك السياسي والعسكري للشيوعية في الهند الصينية، لم يكن لديها صناعة أسلحة، إذ كان عليها حتى إستيراد قطع صغيرة من السلاح وكذلك ذخائر أسلحة صغيرة من الإتحاد السوفياتي، الصين وبلدان أخرى من الكتلة السوفياتية... فلو كان الشيوعيون الفييتناميون معزولين عن المساعدات الخارجية، كما كان حال زملائهم المتمردين الشيوعيين في مالايا والفليبين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، لكانوا عانوا بالتأكيد من نفس المصير تقريباً: الهزيمة.

وفي حين أنّ عمليات التمرد هي في النهاية إما رابحة أو خاسرة في الساحة السياسية المحلية، فإنّ الجهود الناجحة غالباً ما تعتمد على معيار ما من الدعم الخارجي. فوجود دعم كهذا فحسب لا يضمن نصراً للتمرد، لكن يمكنه، غالباً، توفير المساعدة التي يحتاجها التمرد لتدوير الزوايا أو المحافظة على إستمرارية العمليات الجارية. وبسبب التأثير الذي كان لهذا التقلب والتبدل على محصلة عدد لافت من عمليات

التمرد في الماضي، بما في ذلك فييتنام، فإنّ علينا أن نذكر أنفسنا كيف بإمكان دعم خارجي ما أن يؤثر على عمليات تمرد كهذه، لكن الأهم معرفة دوافع الداعمين الخارجيين لتقديم دعم كهذا. فبفهم دوافع الداعم الخارجي، يمكن لعمليات مكافحة التمرد أن تنجح بفعالية أكبر في وقف دعم كهذا، الأمر الذي يمكنه أن يزيد من فرصنا بتعزيز نتيجة مقبولة. وبذلك، فإنّ على الولايات المتّحدة إعادة تقييم فرضياتها العاملة المتعلقة بدعم إيران للتمرد العراقي، وذلك لتحسين فرصها في فرض إستقرار طويل الأمد في العراق والمنطقة.

فهم دور تأثير الداعمين الخارجيين

يمكن أن يأتي الدعم الخارجي بشكل مساعدة أخلاقية، سياسية أو مادية من عدد من الأماكن، بما في ذلك دول، شتات، لاجئين وفاعلين غير حكوميين (ما يعني منظمات غير حكومية). فمن شتات التاميل الى القاعدة أثرت نماذج مختلقة من الداعمين الخارجيين على عدد من صراعات التمرد مؤخراً. ورغم النفوذ المتنامي الذي يمكن أن يكون لهذه النماذج من المجموعات، تحديداً في بيئة ما بعد الحرب الباردة، تبقى الحقيقة بأنّ الدعم المادي الذي قدمته الدول هو النموذج الأكثر تأثيراً من بين نماذج الدعم الخارجي الذي يمكن للتمرد أن يتلقاه. إنّ الدور والتأثير اللذان كانا للدول الخارجية على حركات التمرد قبل الثورة الأميركية، حرب فييتنام والحرب السوفياتية– الأفغانية تتحدث عن نفسها. ففي حين كانت نماذج أخرى من الدعم والداعمين قد أثرت على صراعات حديثة متعددة، لم يكن هناك من توليفة مشابهة مساعدة ومفيدة كهذه (دعم الدولة) في المساهمة بإنتصارات حركات التمرد. إنّ هذه التوليفة مهمة لسببين: الأول، إنّ الدول الخارجية، نمطياً، في الموقع الأفضل لتوفير مستويات عالية من الدعم المادي تتوق إليها حركة تمرد ما، بشدة، وذلك في شكل تمويل، إمدادات وتسليح. فخلال الثورة الأميركية، فقط بلد كفرنسا كان بإمكانه، وبإستمرار، تزويد جيش واشنطن بالكمية الضرورية من الذهب، الألبسة والمدافع لمحاربة الجيش البريطاني. ثانياً، وبسبب القدرات النسبية للدول، فإنّ الداعمين من الدول الخارجية هم في موقع فريد يمكّنهم من التنسيق وتقديم نماذج متقدمة من الدعم المادي التي لا يمكن للمتمردين الحصول عليها من أي مكان آخر، بما في ذلك المعلومات الإستخبارية، التدريب والتكنولوجيات ذات الصلة. إنّ إنتصار حزب الله الواقعي على إسرائيل في صيف **2006** يُنسب، والى حد كبير، الى الدعم الإيراني المقدم بشكل تدريب عسكري متطور، الأسلحة المضادة للدروع وصواريخ الكاتيوشا.

ولطالما كانت إدارة بوش قلقة من الدعم الإيراني للتمرد العراقي، إذ قالت بأنّ إيران تقدم الدعم العسكري، المالي والعملاني للتمرد. وقد ذكرت مجموعة دراسات العراق بأنّ "إيران قدمت السلاح، الدعم المالي والتدريب للميليشيات الشيعية داخل العراق". وإستشهد القائد الأميركي الحالي في العراق الجنرال دايفيد بترايوس بإستجوابات مطولةكونها "كشفت" بأنّ "إيران كانت تقوم بتوفير التمويل، الموارد المادية، والتدريب على الأراضي الإيرانية".

وعلى كل حال، إنّ إعتماد التمرد على دعم دولة لا يأتي من دون مخاطر. فدوافع دولة خارجية ما تعتبر أقل ثباتاً وصرامة بكثير(من تلك التي للتمرد)، لذلك فهي عرضة للتغيير إعتماداً على طبيعة الإعتبارات الجيوبوليتيك الموجودة أمامها. لذا وبما أنّ دوافع دولة ما يمكن أن تتحول، فهي ليست دوافع ثابتة بأي حال من الأحوال. وفي حين أنّ المتمردين واعون جيداً لهذه الحقيقة، لأنّ علاقة "الزبون– المتبرع" مبنية فقط على مصالح الدولة، يبدو أنّ الولايات المتّحدة قد تجاهلت هذه الحقيقة.

الجيوبوليتيك وراء قرار إيران دعم التمرد العراقي

يستمر صناع السياسة الأميركييننبالتساؤل، أكثر فأكثر، عن مغزى دعم إيران للتمرد العراقي. ففي المناقشات الأخيرة حول دور إيران المفترض في العراق "و" أفغانستان، علق وزير الدفاع روبرت غايتس بالقول: " أما ما هي دوافع إيران غير التسبب بالمشاكل لنا، فأنا لا أعرف". هذا لا يُعتبر تصريحاً عادياً أو قليل الأهمية بأي حال من الأحوال. فعلى خلاف الصراعات التقليدية، تعتبر الدوافع المرتبطة بعلاقات التمرد الأمر الأكثر أهمية على الإطلاق، لأنّ نجاح مكافحة التمرد يعتمد، الى حد كبير، على قدرة التأثير على هذه العلاقات.

فبالنسبة الى مكافحة التمرد، تعتبر مسألة فهم العلاقة الموجودة بين المتمردين وداعميهم من الدول الخارجية مهمة تماماً، لأنه يمكن كشفها أيضاً بظل الظروف الصحيحة. إنّ غياب فهم كهذا يترك مسألة مكافحة التمرد في موقع خطير– المنظمة سابقاً لتوسع الصراع– بسبب الإفتقار لإستراتيجية شاملة لإبطال هذا الدعم. هذا هو بالضبط ما تحتاج الى تجنبه مكافحة التمرد، إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق.

وقد أجرى معهد **RAND**، في العام **2001**، دراسة بعنوان "التوجهات في الدعم الخارجي لحركات التمرد"، والتي ركزت على **12** دافعاً لداعمين خارجيين مختلفين، والذي قد يكون من الأفضل جمعهم في ثلاث مجموعات تصنيفية هي: التعاطف، العدوانية، والإعتبارات الدفاعية. فالأول، أي التعاطف، يمكن بناؤه على الإنسجام والتناغم الإيديولوجي، الإثني والديني مع حركة تمرد ما. والثاني، العدوانية، يركز على محاولات الحصول على نفوذ إقليمي أو رعاية نوع ما من التغيير الذي يخدم الذات من خلال دعم التمرد. وجاء الآن دور الدافع الثالث– المبني على إعتبارات دفاعية– والذي يستحق الإهتمام الأكبر، عندما ندرس دور الدول الراعية.

عندما يصل الأمر الى مناقشة دور الدعم الإيراني للتمرد العراقي، فإنّ القادة العسكريون والمدنيون الأميركيون غالباً ما يسمون الدعم الإيراني على أنه طبيعة أساسية مرتبط إما برواية التشابه الديني أو العدوانية. وقد إستشهد هذا التوصيف بالمخاوف المتعلقة بالإنبعاث الشيعي على إمتداد المنطقة. ونسب صناع السياسة الأميركيون سمة أساسية مشابهة لدعم الصين المقدم لفييتنام الشمالية، والتي تم بناءً على رواية مشابهة على أساس الإيديولوجية والعدوانية. ولسوء الحظ، فإنّ هذه الروايات تسقط من حسابها بأنّ دور إيران في العراق، كما كان دور الصين في فييتنام الشمالية، يمكن أيضاً عزوه، الى حد كبير، الى الإعتبارات الدفاعية الناشئة عن دور مكافحة التمرد.

دور مكافحة التمرد في الحث على الدعم الخارجي للتمرد

إنّ الدافع المتعلق بتزاع التمرد– مكافحة التمرد يمكن أن يختلف، إعتماداً على السياق الإيديولوجي، السياسي أو الأخلاقي للوضع. لكن ما إن يبدأ الصراع حتى تركز الدولة الخارجية على سؤال واحد: ما هو الكيان الذي يمثل تهديداً أكبر– التمرد أم مكافحة التمرد؟ فعندما تواجه هذه الدولة التهديد، بحسب ما إحتج ستيفن والت، فإنّ من الأرجح أن تعمل الدول على مسألة التوازن ضد ذلك التهديد، بناءً على قوته، قربه (المكان أو الزمان) وعدائيته. فضمن سياق التمرد– مكافحة التمرد، نجد بأنّ عمليات مكافحة التمرد تشكل، نمطياً، تهديداً أكبر للدول الخارجية بسبب قدرتها على عرض قدراتها العسكرية، بالتزامن والإرتباط مع جهودها، المتوقعة سابقاً، في إعادة تأكيد سلطتها.

هذا يُعتبر أمر صحيح تحديداً بالنسبة لمكافحة تمرد تشمل قوة إقليمية أو خارجية، كما هو الحال في العراق. إنّ قوة إقليمية أو خارجية، مثل الولايات المتّحدة، يمكن أن تبدو تهديدية جداً لدولة قريبة، حيث أنها كانت قد برهنت أساساً عن القدرات الضرورية المطلوبة لنشر قوتها في الخارج. وكما كان الحال خلال حرب فييتنام، إعتبرت الصين تقديم أميركا لجنودها ومساعداتها بمثابة تهديد لأمنها الوطني. ومع ذلك، وفي ذلك الحين، إعتبرت الولايات المتّحدة المساعدات الصينية بأنها ذات طبيعة عدائية، الأمر الذي أدى في النهاية الى تصعيد

الصراع، ليشمل باقي منطقة جنوب شرق آسيا. وكما برهنت حرب فييتنام، فإنّ عواقب مظاهر الأمن– اللا أمن المتناقضة تعتبر حقيقية وواقعية.

نظرة على حرب فييتنام

بين عامَيْ 1955 و 1965، زودت الصين فييتنام الشمالية بأسلحة وذخائر كافية لتتناسب وكتائب المشاة الـ 230. وكما ذكر في تقارير بعد سنوات في صحيفة "جين مين جيه باو" الصينية (صحيفة الشعب)، قدمت "بكين" حوالي 320000جندي ليدخل هؤلاء فييتنام خلال الحرب مع عدد من الجنود بلغ أقصاه 170000 جندي سنوياً. وقد عمل معظم هؤلاء الجنود كموظفي دعم ولوجستيين وخبراء تقنيين أيضاً. وبحلول عام 1972، كانت الصين قد زودت الـ DRV وجيش التحرير الشعبي المتمرد (PLA) التابع لجنوب فييتنام بحوالي 480 مدفع متوسط المدى (على مسار عالٍ) من عيار 122 ملم، 960 مدفع مضاد للطائرات من عيار 57 ملم و 37237 قطعة من سلاح المورتر. فالإحتلال النهائي لـ DRV لجنوب فييتنام لم يكن ليتحقق مطلقاً من دون الإلتزام والدعم الصيني. وفي حين أنّ الولايات المتّحدة وفييتنام الجنوبية كان سيكون لديهما مشكلة بإستئصال الفييتناميين الشماليين وحركة المقاومة الفيتكونغ بالكامل، فإنّ الـ DRV لم يكن ليكون قادراً مطلقاً على تحقيق نصر نهائي من دون الدعم الحاسم الذي قدمته الصين.

وقد دعمت الصين، بداية، فييتنام الشمالية ضد فرنسا لعدد من الأسباب، بما فيها الأسباب الإيديولوجية والنفوذ الإقليمي. لكن عشية مؤتمر جنيف في العام 1954، أصبحت الصين متخوفة من "إمكانية دخول الولايات المتذحدة، لتحل محل فرنسا، مهددة بذلك الصين على باب دارها". وفجأة، أصبحت أولوية الصين الأولى أمنها الخاص. فقد حولت موقفها دعماً لتسوية يتم التفاوض حولها، والتي ستسمح لفرنسا بالمحافظة على بعض رهاناتها في فييتنام، وذلك لمنع الولايات المتّحدة من "تعبئة الفراغ الذي كان سيتركه رحيل فرنسا". وبرغم علاقة التشابه الإيديولوجية، أثبتت الصين إستعدادها الكامل للغاية للتضحية بالفييتناميين وبطموحاتهم القومية لأجل تعزيز أمنها الخاص. لقد كان واضحاً بأنّ هاجس الصين الأول هو ضمان إتفاقية توفر الأمن على حدودها الجنوبية.

فمن وجهة نظر الصين، كانت فييتنام الى جانب تايوان مواقع محتملة من حيث قد تباشر الولايات المتّحدة لاحقاً بمحاولات البدء بأعمال عدائية عسكرية مباشرة ضد الصينيين. فقد إعتبر الصينيون بأن الولايات المتّحدة مصممة على النجاح حيث كانت فشلت سابقاً (ما يعني كوريا)، وكانوا متخوفين من أنّ "حلقة التطويق"، بدءاً من فييتنام، يمكن أن تؤدي في آخر المطاف الى نهاية الصين الشيوعية.

إنّ تقييماً صادقاً ونزيهاً للوضع في جنوب شرق آسيا يدعم هذا الإستنتاج. فالصراع الكوري إنتهي بمأزق في العام 1953. وبحلول عام 1955، كانت الولايات المتّحدة تتحضر أساساً للبدء بتدريب جنود فييتنام الجنوبية. وفي العام 1956، أعلن أيزنهاور بأنّ الولايات المتّحدة ستبدأ بإرسال مستشارين عسكريين أميركيين الى فييتنام الجنوبية. وبحلول 1962، جعلت الولايات المتّحدة قرارها بتصعيد الإلتزام تجاه فييتنام قراراً رسمياً بواسطة تأسيسها، رسمياً، "قيادة المساعدات العسكرية الأميركية لفييتنام (MACV)". وبعد 4 سنوات من تأسيس MACV، كرست الولايات المتّحدة ما تعداده 400000 جندي مقاتل وموضعتهم في فييتنام. ولم تؤدِ هذه التطورات المتلاحقة إلا الى تغذية أسباب الهواجس الصينية. وإعتبرت الصين التصعيد المستمر على أنه نذير لحرب بين الخصمين على الأرجح. وبذلك، فقد أصبحت أهمية فييتنام الإستراتيجية العنصر الأساسي في السياسة الخارجية الصينية من أواخر الخمسينات وصولاً حتى السبعينات.

وفي حين كانت الولايات المتّحدة قد أعلنت، قديماً، في شباط 1965، بأنّ لا رغبة لديها بالقيام "بمواجهة مباشرة" مع الصين، ظل المسؤولون الصينيون متشككين حيال الموضوع. وذلك لسبب جيد. ففي العام 1965، أرسل وزير الخارجية روبرت ماكنمارا مذكرة للرئيس كينيدي ناقش فيها القرار العسكري بقصف فييتنام الشمالية. وكتب ماكنمارا بأنّ هذا القرار مبني على الحاجة "لإحتواء الصين

الشيوعية". ومن إدارة أيزنهاور وصولاً الى إدارة جونسون، لم يدرس أحد بجدية إمكانية أن تكون الصين قلقة فعلاً بشأن أمنها. وبدلاً من ذلك، إعتبرت كلتا الإدارتين بأنّ أنشطة الصين عدائية بصلبها، حيث أنها مبنية على أساس إلتزام إيديولوجي بمستقبل الشيوعية في منطقة جنوب شرق آسيا. وبعد حوالي 30 عاماً من ذلك، قد يكون ماكنمارا أدرك الحماقة التي كانت تقف وراء الفكرة التي كانت رائجة ذات مرة والقائلة بأن الصين كانت تميل الى تأسيس كتلة في جنوب شرق آسيا بكل الأثمان.

وفي سرده لسيرته الذاتية بكتابه: "في إستعادة للماضي: مأساة دروس فييتنام"، يشير ماكنمارا الى "التقدير الخاطئ بالكامل للتهديد الصيني للأمن الأميركي الذي كان يتخلل التفكير الأميركي". ويمضي ماكنمارا بإشارته قائلاً: "من بين حالات الخلل الأخرى، عدم أخذ صناع السياسة بحسابهم العداء الذي يعود لقرون بين الصين وفييتنام"، معترفاً بأنّ إفتقارهم للخبرة والمعرفة التاريخية أدى، وبشكل خطير، الى تقويض السياسة الأميركية.

إنّ قرار الصين ما بعد 1954 بدعم DRV كان مبنياً أولاً على إعتبارات دفاعية وليس إيديولوجية أو عدائية. وفي حين كانت الصين متشوقة لرؤية نموذجها الشيوعي منتشراً في كل منطقة الهند الصينية، فإنّ هاجسها الرئيس ظل أمنها الوطني الخاص، يعقبه هيمنتها على المنطقة. وكانت الصين متخوفة من أنّ إنتصاراً أميركياً ما سيضع الولايات المتحدة على باب دارها الجنوبي. فلو كانت أميركا لتنجح، فإنّ الصين كانت ستفسر ذلك بأنها لن تكون سوى مسألة وقت قبل أن تبدأ الولايات المتّحدة بتأسيس قواعد عسكرية دائمة لها في فييتنام، ضمن مسافة تكون فيها قادرة على الإنقضاض على بكين.

Research Services Group
www.ipileb.com